الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ١٤
المعقودة يوم الأربعاء
٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الرابعة عشرة

الرئيس: السيد هامبورغر (هولندا)

ثم: السيد جبري (جمهورية إيران الإسلامية)
(نائب الرئيس)

المحتويات

البند ٩٧ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

(أ) تنفيذ مقررات وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (تابع)

(ب) عقد دورة استثنائية لغرض إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr. GENERAL
A/C.2/51/SR.14
12 September 1997
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٠

البند ٩٧ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع) ((A/51/3 (Part II)، A/51/87، A/51/131، A/51/208-S/1996/543، A/51/210، A/51/211-S/1996/551، A/51/295، A/51/357، A/51/462-S/1996/831، A/51/375)

(أ) تنفيذ مقررات وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (تابع) ((A/51/3 (Part II)، A/51/76، A/51/76/Add.1، A/51/510)

(ب) عقد دورة استثنائية لغرض إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ (تابع) (A/51/420)

١ - السيد سيشو (بيلاروس): قال، فيما يتعلق بجدول أعمال القرن ٢١، إن المشاكل العالمية وانخفاض الموارد المالية المرصودة لتحقيق التنمية المستدامة يجب أن يكونا موضوع المناقشة الرئيسي في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وينبغي أن يستفاد من الدورة الاستثنائية لعام ١٩٩٧ في وضع استراتيجية لأنشطة عملية على الصعيدين الدولي والوطني لتعزيز الزخم المعطى لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. إن وفد جمهورية بيلاروس يتفق مع مكتب لجنة التنمية المستدامة في أنه ينبغي أن تفضي هذه الدورة الاستثنائية إلى اعتماد وثيقة في شكل إعلان عملي المنحى. ويمكن الشروع في وضع هذه الوثيقة في الدورة الخامسة لهذه اللجنة.

٢ - إن بيلاروس تشارك بنشاط في عملية البلدان الأوروبية لحماية البيئة وترحب بالقرارات المتخذة في المؤتمر الوزاري الثالث لأوروبا المعني بالبيئة، الذي انعقد في صوفيا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وهي تقدر بوجه خاص القرارات ذات الصلة ببرنامج الأنشطة لأوروبا الوسطى والشرقية، بما فيها الدول المستقلة حديثا. وتدرك بيلاروس أن تحول البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول صوب التنمية المستدامة واندماجها في الاقتصاد العالمي عمليتان مترابطتان. وقد جدد المتكلم عزم حكومة بيلاروس على عقد مؤتمر دولي للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول في مينسك في نيسان/أبريل ١٩٩٧، وهو مؤتمر مفتوح لمشاركة ودعم جميع الأطراف المعنية والمنظمات الدولية والإقليمية والبلدان والمؤسسات. إن حكومة بيلاروس ستوجد الظروف اللازمة لاضطلاع المشتركين في المؤتمر بعمل مثمر. وسيكون المؤتمر بمثابة إسهام ذي شأن من جانب أوروبا بأكملها في الإعداد للدورة الاستثنائية لاستعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٣ - السيد فواز (لبنان): قال إن التصحر يشكل خطرا على المجتمع الدولي بأسره نظرا إلى الآثار العامة لهذه الظاهرة التي تحمل البلدان المتأثرة على طلب المساعدة من البلدان الأخرى. وقد اتخذ بعض البلدان شتى الاستراتيجيات، ومع ذلك ظلت المشكلة قائمة. ويرتبط التصحر بالفقر والجهل وبحالة سياسية من

عدم الاستقرار، ومن هنا حساسية المشكلة. ومع أن الحلول في معظم الحالات تبدو واضحة، فإن تطبيقها ليس كذلك. ومن المهم معالجة المشكلة على الصعيد الدولي بطريقة عملية لا نظرية فقط، وفي المحافل الدولية. ولا يمكن لبلد بمفرده حل المشكلة وتفادي آثارها، لأنه حتى لو تمكن من ذلك فإنه سينقل المشكلة إلى جيرانه. إن هناك مشاكل شتى تزيد من التصحر في لبنان: تناقص مساحات الغابات، والزيادة السكانية المستمرة والاحتياجات المتزايدة إلى المساكن نتيجة لنقص المساحات المفتوحة، وتزايد حرائق الغابات في المناطق الجبلية، والقطع العشوائي للغابات، والاستخدام العشوائي للمبيدات والمواد الكيميائية بما يلوث البيئة، وقلة وعي السكان، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي لمنطقة واسعة من الجنوب اللبناني في تحد للمجتمع الدولي والقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي يدعو إسرائيل إلى الانسحاب غير المشروط من لبنان. ويضاف ذلك إلى سياسة إسرائيل في تعمد إحراق الغابات ومنع المزارعين من زراعة الأرض.

٤ - وقد شجعت وزارة الزراعة اللبنانية على اتخاذ تدابير تهدف، في جملة أمور، إلى حظر قطع الغابات، وتشترط زراعة غابات على ٢٠ في المائة من المساحة، وتنظم مكافحة حرائق الغابات، وتمنع صيد الطيور البرية. ومن المعتزم زيادة مساحة الغابات لتصل إلى ٠٠٠ ٢٠٠ هكتار. وتشجع الوزارة أيضا مشاريع الري وشق الطرق والحفاظ على التربة، بتعاون مع المؤسسات الدولية والإقليمية، ومنها مؤسسات بريتون وودز ومرفق البيئة العالمية. وعلاوة على ذلك فإن لبنان قد استجابت لنداءات المجتمع الدولي وكافحت زراعة النباتات المقصود بها إنتاج المخدرات. ولبنان تقوم الآن بإعادة بناء هياكلها الأساسية، ومن أجل ذلك ستشرع في تنفيذ مشروع قومي استراتيجي بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٥ - السيد بهاتاراي (نيبال): أيد الآراء التي أعرب عنها وفد كوستاريكا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال إن وفده يرحب بعقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستنظر في جدول أعمال القرن ٢١، مما سيساعد على وضع مبادئ توجيهية سياسية في مجالات أساسية للتنمية المستدامة واتخاذ تدابير مواتية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما بالحصول على ما يكفي من الموارد المالية ونقل التكنولوجيا السليمة بيئيا وإنشاء آليات مؤسسية.

٦ - إن النماذج الإنمائية المستخدمة لأكثر من أربعة عقود لم تسفر إلا عن نمو طفيف في اقتصادات البلدان الأقل نموا مثل نيبال، حيث يعيش أكثر من ٤٠ في المائة من السكان في فقر مدقع. ونجم عن هذه النماذج زيادة مستمرة في السكان مصحوبة بتوزيع غير متوازن لهم وتناقص الموارد الطبيعية. وكان من جراء ذلك أن أصبح تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة يمثل مهمة ثقيلة للغاية لأقل البلدان نموا. لقد تعهدت البلدان النامية بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ولكن يعوقها في ذلك السبيل نقص الموارد الملائمة والتكنولوجيا المناسبة والهياكل الأساسية المتطورة بشكل جيد والآليات المؤسسية. وقد عمدت نيبال، وفاء منها بما تعهدت به في ريو، إلى التصديق على الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وقد أعربت نيبال أيضا عن رغبتها في الاشتراك في مشاريع مرفق البيئة العالمية.

٧ - إن التزام نيبال بتحقيق التنمية المستدامة يلقى الدفع من نظامها السياسي الحالي القائم على الديمقراطية البرلمانية التعددية، وهو نظام يعين على التنفيذ الملائم للخطط الإنمائية. وقد انتهجت نيبال سياسة اقتصادية متحررة ونظاما للسوق المفتوحة يدعمان التنمية المستدامة، وتأمل أن تلقى هذه المبادرات دعم المجتمع الدولي حتى يتسنى لها الوفاء بتعهداتها بالحفاظ على البيئة وحمايتها. إن نيبال تبذل قصاراها لتكفل أن تكون نتائج جهودها في حقل التنمية محققة لخير الفقير والطبيعة والمرأة والطفل.

٨ - ويرى وفد نيبال أنه ينبغي للجنة التنمية المستدامة أن تأخذ في حسبانها استعراض الالتزامات وتحديد الأولويات عند اتخاذ تدابير في المستقبل. وفي هذا الصدد تؤيد نيبال أيضا اقتراح تايلند الذي مؤداه أن يبحث وزراء البيئة ووزراء المالية هذه المسائل بشكل مشترك. وفي سياق الاستعراض الشامل لجدول أعمال القرن ٢١، ينبغي أن يكون هناك تقييم كامل لدور المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وفيما يتعلق بالقضاء على الفقر فإن هناك أهمية أساسية لنقل التكنولوجيا الملائمة إلى البلدان النامية. ومطلوب أيضا وضع برامج خاصة لإيجاد فرص للعمالة المنتجة.

٩ - ويعتقد وفد نيبال أنه يتعين على الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ليس فقط أن تبحث التقدم المحرز بل أيضا أن تتقدم بتوصيات واضحة فيما يتعلق بالموارد الجديدة والآليات المؤسسية اللازمة للوفاء بالتزامات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. ونيبال موقنة أن البلدان المتقدمة النمو ستفي بالالتزامات التي التزمت بها في المؤتمرات الدولية الأخيرة.

١٠ - السيد فيريانكيتش (سلوفينيا): قال إن سلوفينيا تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل أيرلندا نيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة. وسلوفينيا، مع كونها بلدا صغيرا، من أغنى البلدان من حيث التنوع البيولوجي، مما يضاعف مسؤولية حكومتها عن تشجيع التنمية المستدامة. إن مختلف أشكال التعاون الإقليمي ودون الإقليمي وفي حوض البحر الأبيض المتوسط أمر أساسي للالتزام بروح وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. إن النهج الشامل الذي تتبعه البلدان المهتمة بحماية منطقة الألب يعتبر مثلا طيبا آخر لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، نظرا إلى أن السياحة من أهم الأنشطة الاقتصادية في هذه المنطقة. ويمكن للاتفاقية الدولية لحماية منطقة الألب أن تكون نموذجا يحتذى في اتباع نهج مماثل في مناطق أخرى. ومع ذلك فلا يكفي أن يقتصر الاشتراك في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على وزارات البيئة أو حكومات البلدان المشاركة، بل ينبغي أن تدخل في ذلك السلطات الإقليمية والمحلية والعلميون ودوائر الأعمال والمنظمات غير الحكومية.

١١ - وفيما يتعلق بالدورة الاستثنائية للجمعية العامة لاستعراض وتقييم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، فإن وفد سلوفينيا يؤيد بقوة الاقتراحات المتعلقة بأن تكون الدورة الاستثنائية عملية المنحى وسبيلا إلى دعم الأنشطة الإقليمية والعالمية. ولا بد من أن يكون للمنظمات غير الحكومية اشتراك قوي في عملية متابعة مؤتمر ريو.

١٢ - السيد المجرابي (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن المجتمع الدولي، وهو يعتمد جدول أعمال القرن ٢١ في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، كان يدرك أن تحقيق التنمية المستدامة وإيجاد اقتصاد قوي لن يكونا بالأمر السهل. وبعد انقضاء أربعة أعوام على المؤتمر، ما زالت نفس المشاكل قائمة، وربما تكون قد تفاقمت. ولذلك فإن البلدان النامية تولي اهتماما كبيرا لمتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة، ومن هنا يكون للدورة الاستثنائية المكرسة لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ مغزى بالغ.

١٣ - ومن المسائل التي ينبغي طرقها في هذه المناسبة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني بشدة من الجفاف و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا. فهذا الصك يوفر إطارا قانونيا لاتخاذ تدابير يمكن أن تحل مشكلة التصحر في البلدان النامية وأن تستجيب بذلك للشواغل المعرب عنها في جدول أعمال القرن ٢١. وينبغي في هذا الشأن تعبئة جهود المجتمع الدولي لتنفيذ أحكام الاتفاقية وضمان تقديم المساعدة المالية إلى البلدان النامية التي تكافح التصحر.

١٤ - ولا بد من التسليم بأن البلدان النامية قد أجرت إصلاحات مؤسسية واسعة النطاق وأنها لا بد من أن تواجه مشكلة الديون وتدهور معدلات التبادل التجاري. وشدد المتكلم على وجوب تقديم المجتمع الدولي المساعدات إلى البلدان النامية لتتمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في جدول أعمال القرن ٢١. ويتعين على المجتمع الدولي بوجه خاص تقديم المساعدة التقنية بشروط مواتية من أجل نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا التي يمكنها تعزيز سياسات حماية البيئة في البلدان النامية.

١٥ - إن عدم وفاء البلدان المتقدمة النمو بالالتزامات المتحملة في ريو يعتبر مشكلة خطيرة. وفي الوقت ذاته تؤدي أنماط الإنتاج والاستهلاك في البلدان المتقدمة النمو إلى تدهور البيئة. وتواجه البلدان النامية من ناحيتها صعابا عديدة في حل المشاكل البيئية بدون تعاون المجتمع الدولي. وتتفاقم هذه الحالة نتيجة للشروط المفروضة على البلدان النامية في مجال إعادة الهيكلة والتحويل الصناعي ونتيجة لتطبيق سياسات مالية ذات آثار ضارة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. وهذه العوامل تحول دون اتخاذ البلدان النامية التدابير اللازمة لحماية البيئة. ومن ناحية أخرى يجب ألا نغفل ضرورة اعتماد استراتيجية لمواجهة الكوارث الطبيعية وتخفيف آثارها. وعلى المجتمع الدولي في هذه الناحية أن يدرك ضرورة تبادل الخبرات والمعلومات في هذا المجال وزيادة الاهتمام بأجهزة الإنذار المبكر.

١٦ - وعلى الصعيد الوطني، أشار المتكلم إلى الحظر المفروض على الجماهيرية العربية الليبية الذي طال أمده ويجب على المجتمع الدولي إدانته. ويتعين إنهاء هذا الحظر والعقوبات المفروضة على البلد. وفيما يتصل بمسألة التصحر، فإن الجماهيرية العربية الليبية قد استطاعت، رغم العقبات التي يفرضها بعض القوى الدولية، تنفيذ مشروع قناة لتوصيل مياه الشرب إلى سكان المناطق الساحلية. ومن ناحية أخرى كانت ليبيا، في الحرب العالمية الثانية، مسرحا للمعارك بين البلدان المتحاربة التي تركت الأرض مزروعة بالألغام. وقد أدى ذلك إلى عرقلة جهود ليبيا من أجل التنمية، ولذلك فإن على البلدان التي زرعت الألغام أن تقدم مساعدة فنية لنزعها.

١٧ - السيد سوري (الهند): قال إن تقرير الأمين العام عن عقد دورة استثنائية للجمعية العامة لغرض إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ (A/51/420)يتضمن فكرة واسعة عن العملية التحضيرية الجارية في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وعلى الصعيد الوطني. إن الهند تؤيد اشتراك المنظمات غير الحكومية في هذه العملية وترى وجوب تطبيق الممارسات المتفق على اعتمادها، دون تفرقة، على الدورات الاستثنائية الأخرى للجمعية العامة وغيرها من مجالات العمل في الأمم المتحدة.

١٨ - وذكر المتكلم أن التقرير المشار إليه لم يتناول بشكل محدد تقييم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ولا يتضمن أي تحليلات أو توصيات بشأن الجوانب الفنية للأنشطة التي يمكن القيام بها في هذا المجال في غضون العملية التحضيرية وفي الفترة التالية لعام ١٩٩٧. ولذلك تتطلع الهند باهتمام إلى عمل أوفى في هذا المضمار، وخصوصا في سياق الاجتماعات التي سيعقدها في شباط/فبراير ١٩٩٧ الفريق العامل المخصص فيما بين الدورات التابع للجنة التنمية المستدامة. وفي مجال التقييم، ينبغي للأمانة العامة أن تضع في اعتبارها نتائج الدورات السابقة للجنة التنمية المستدامة التي جرت فيها تحليلات وافية مشتركة بين الحكومات. وقد سُلم في هذه الدورات الماضية بالترابط بين المشاكل البيئية والحالة الاجتماعية والاقتصادية للبلدان، علاوة على الصعوبات التي تواجه البلدان النامية في حل المشاكل البيئية. وجرى الاتفاق أيضا على ضرورة اتخاذ العالم الصناعي تدابير عاجلة للتصدي للمشاكل البيئية ذات النطاق العالمي. ومما يؤسف له أن البلدان المتقدمة النمو لم تتخذ ما يلزم من إجراءات لتغيير أنماطها الاستهلاكية والإنتاجية غير السليمة.

١٩ - إن مشاركة المجتمع الدولي في دعم التنمية المستدامة ينبغي، كما ورد في جدول أعمال القرن ٢١، أن تقوم على نقل موارد جديدة وإضافية إلى البلدان النامية لسد احتياجاتها الهائلة ومساعدتها في تحقيق التنمية المستدامة. ومنذ انعقاد مؤتمر ريو، صدرت تعهدات أخرى في كوبنهاغن وبيجين، وفي إطار الاتفاقيات وخطط العمل المعتمدة لمعالجة مشاكل التصحر وتغير المناخ، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والتنوع البيولوجي. كما بدأ تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. ومع ذلك فقد وقعت تطورات سلبية، ومنها هبوط معدلات المعونة الإنمائية الرسمية وخفض المبالغ المخصصة للتجديد التاسع لموارد المؤسسة الإنمائية الدولية.

٢٠ - ومن المقلق أيضا عدم حدوث تقدم في مجال نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا. ولا بد للبلدان النامية من الحصول على هذه التكنولوجيا بشروط تفضيلية لتعزيز الاستدامة العالمية. ولا ينبغي بوجه خاص الحرمان من التكنولوجيات التي لا غنى عنها للتنمية الزراعية والصناعية بدعوى الاستخدام المزدوج المزعوم. ويمكن أن تترتب نتائج إيجابية على إنشاء شبكة لنشر المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيا السليمة بيئيا الأكيدة الفعالية. وأعرب المتكلم عن أسفه لاضطرار الفريق العامل المخصص المعني بنقل التكنولوجيا والتابع للجنة التنمية المستدامة إلى وقف أعماله بعد عام واحد. وترى الهند أيضا وجوب مواصلة العمل في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي لحماية حقوق الحائزين التقليديين للمعرفة.

٢١ - وترى الهند أن الإبقاء على مناخ التشارك الذي بزغ في ريو وتعميقه يتطلبان معالجة أوجه القصور المشار إليها وإجراء استعراض فعال في عام ١٩٩٧. وينبغي في هذا الاستعراض الاهتمام بالمسائل المؤسسية، مثل قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة المتعلقة بالآليات الثلاثية المستويات لمتابعة المؤتمرات. كذلك ينبغي تركيز الانتباه على بعض مجالات العمل ذات الأولوية في الفترة التالية لعام ١٩٩٧، دون أن يكون معنى ذلك إغفال المجالات الأخرى. وينبغي استمرار التركيز على المسائل المشتركة بين القطاعات، وخصوصا مسألتي التمويل ونقل التكنولوجيا. ويمكن إيلاء الأولوية للمسائل القطاعية للنقل والطاقة، بما في ذلك مصادر الطاقة المتجددة.

٢٢ - وأخيرا فإنه لما كانت طرق التعبير عن الشواغل البيئية متباينة تماما بحسب الحالة الاقتصادية للبلدان المعنية وموقعها الجغرافي، فقد شدد المتكلم على أن جهود المجتمع الدولي في هذا المضمار لن تؤتي ثمارها إلا إذا جرى التركيز على البعد الإنساني لآثار التغيرات البيئية، الأمر الذي ينبغي أن ينعكس بشكل كامل في فترة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ بعد عام ١٩٩٧.

٢٣ - السيد تاناسيسكو (رومانيا): أيد بيان أيرلندا في الجلسة الثانية عشرة للجنة الثانية، الذي ألقي نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول المنتسبة، بشأن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لغرض إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. إن انتهاء هذه الدورة بنتيجة مرضية سيجدد الثقة في قدرة الأمم المتحدة على مواصلة العمليات التي بدأت في مؤتمر ريو وغيره من المؤتمرات المهمة المعقودة منذ عام ١٩٩٢.

٢٤ - وذكّر المتكلم بأنه قد جرى، في الدورة الخمسين المستأنفة للجمعية العامة، النظر في مسألة الإدارة العامة والتنمية، بمستوى عال من التمثيل والمشاركة، وأعرب عن أسفه لأن القرار المتخذ في هذا الشأن لم يتضمن إلا بشكل جزئي الآراء والاقتراحات القيّمة التي قدمتها الوفود. ومن الضروري، لتفادي وضع مماثل في الدورة الاستثنائية لعام ١٩٩٧، العمل بدقة على تحديد المواضيع التي ستدور حولها المناقشات. وفي هذا الصدد، أعدت رومانيا مجموعة من الاقتراحات على أساس المعلومات التي قدمتها لجنة التنمية المستدامة.

٢٥ - فأولا، بينت دورات لجنة التنمية المستدامة وجود اختلال في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني. ولا شك في أن نفاذ الصكوك القانونية المعتمدة نتيجة لمؤتمر ريو كان أهم تقدم على الصعيد الدولي. ويجدر بالذكر أيضا في هذا المقام إنشاء الفريق الحكومي الدولي المخصص المعني بالغابات، وإبرام الاتفاق المتعلق بتنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المتعلقة بحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، واعتماد برنامج عمل المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، والأنشطة المضطلع بها في سياق مرفق البيئة العالمية، والعمل القدير الذي قامت به إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة. على أن التقدم على الصعيد الوطني لم يكن بهذا الحجم. ولذلك ينبغي في الدورة الاستثنائية إعطاء الأولوية لتحليل الخبرات

المكتسبة والمشاكل المجابهة على الصعيد الوطني في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وترى رومانيا أن نجاح جدول أعمال القرن ٢١ على الصعيد العالمي سيتوقف على المبادرات المتخذة على الصعيد الوطني.

٢٦ - وثانيا، أكدت دورات لجنة التنمية المستدامة ضرورة العمل بشكل أوفى على تحديد الجوانب المفاهيمية للتنمية المستدامة. فيمكن مثلا، فيما يتعلق بموضوع منفصل، معالجة مؤشرات التنمية المستدامة، وآثار العولمة الاقتصادية على الموارد الطبيعية العالمية، والعلاقة بين التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المستدام، ومراقبة العمليات الطبيعية على الصعيد العالمي. ويمكن أن تشمل المناقشات المتعلقة بهذا الموضوع إسهام الخبراء الأكاديميين.

٢٧ - وثالثا، بينت دورات لجنة التنمية المستدامة والمناقشات الجارية بشأن إعادة تشكيل وترشيد منظومة الأمم المتحدة ضرورة التحديد الدقيق للمساهمة المحددة لكل جزء من المنظومة اشترك في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ويكون الهدف النهائي كفالة تكامل عمل الأجهزة القائمة، مما سيزيد من تعزيز التعاون الأفقي. وترى رومانيا أنه يجب أن تكون الدورة الاستثنائية جزءا من عملية واسعة النطاق تقوم على تعاون جميع الدول الأعضاء، ويتعين في هذا الإطار أن تتجه هذه الدورة الاستثنائية صوب المستقبل وأن تحدد لنفسها أهدافا محددة لا تتسم بالطموح الزائد.

٢٨ - السيد جبري (جمهورية إيران الإسلامية)، نائب الرئيس، يتولى رئاسة الجلسة.

٢٩ - السيد هولث (النرويج): أشار إلى التزام بلده الراسخ بعملية متابعة مؤتمر ريو، وقال إنه ينبغي إعطاء دفعة قوية لجهود التعاون الدولي في مجال البيئة والتنمية. وطالب بإعطاء الأولوية لتطبيق الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني بشدة من الجفاف و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا، وكذلك الاتفاق المتعلق بتنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المتعلقة بحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. ويتعين في الوقت ذاته تشجيع تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على الصعيد الوطني عن طريق إصدار قوانين وتنفيذ مبادرات، وكذلك استخدام الأموال الآتية من المعونة الإنمائية الرسمية واستثمارات القطاع الخاص. وشدد المتكلم على أن التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لن تتحقق إلا عن طريق العمل الفعال على الصعيد المحلي.

٣٠ - إن الدورة الاستثنائية بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ تتيح الفرصة لدفع عمل المجتمع الدولي من أجل تعزيز التنمية المستدامة. وفي هذه المناسبة يجب اتخاذ تدابير مقنعة ذات نطاق واسع، وهذا يتطلب مشاركة أرفع السلطات السياسية. وينبغي كذلك السماح باشتراك المنظمات غير الحكومية سواء في العملية التحضيرية أو في أثناء الدورة الاستثنائية ذاتها.

٣١ - إن الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية والأعمال التي أنيطت في هذا الصدد بلجنة التنمية المستدامة في دورتها الخامسة تعد مرضية حتى الآن. وترى النرويج أن مضمون جدول أعمال القرن ٢١ وإعلان ريو يجب التعبير عنهما من حيث الأولويات فيما يتصل بالعمل المستقبلي على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي. وينبغي أن تقترن هذه الأولويات بأمثلة محددة لكيفية المضي قدما من حيث الممارسة. وفي سياق المسائل المشتركة بين القطاعات يجب إيلاء أولوية قصوى للعمل في مجال الإدارة المستدامة للغابات، وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك، ومحاربة الفقر، وتشجيع التوزيع المنصف للثروة في كل بلد وفيما بين البلدان.

٣٢ - السيد كا (السنغال): أيد الآراء التي أعربت عنها كوستاريكا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن مسألة البيئة والتنمية المستدامة. وفيما يتعلق بالدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، أعرب المتكلم عن أمله في ألا تتحول هذه المناسبة إلى مجرد إعلان تقليدي للنوايا أو استئناف للتفاوض حول اتفاقات تحققت بالفعل. وإذا كان من المؤكد أنه منذ انعقاد مؤتمر ريو تحقق ازدياد الوعي الجماعي للمخاطر التي تولدها الاعتداءات على البيئة، فإن تنفيذ الالتزامات المتعهد بها لم يؤد إلا إلى نتائج ضحلة. إن بلوغ الأهداف المحددة في جدول أعمال القرن ٢١ يتطلب عمل الكثير في المجالات الأساسية، مثل تعبئة الموارد، ومكافحة الفقر، وضبط النمو الديمغرافي، وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير السليمة، ونقل التكنولوجيا السليمة بيئيا.

٣٣ - وفي رأي السنغال أنه ينبغي في الدورة الاستثنائية تحديد الأسباب الحقيقية للفشل واقتراح تدابير عملية يُسترشد بها في العمل في المستقبل. وعلى أي حال ينبغي الاحتفاظ بتوافق الآراء بشأن مبدأ المسؤولية المشتركة وإن تكن متمايزة، والقاعدة القاضية بأن يتحمل الملوِّث تكلفة التلويث الذي يتسبب فيه.

٣٤- إن السنغال، التي هي طرف في جميع الاتفاقيات المعتمدة نتيجة لمؤتمر ريو، قد قامت بحملة واسعة النطاق للتوعية القومية لتنفيذ هذه الصكوك. وأشار المتكلم بوجه خاص إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني بشدة من الجفاف و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا. وفي هذا السياق، وضعت السنغال إطارا للتشاور والتنسيق من خلال لجنتها الوطنية للتنمية المستدامة والمجلس الأعلى للموارد الطبيعية والبيئة. كما أن الحكومة تدرس إمكانية إنشاء صندوق قومي للبيئة، وهو مشروع انضمت إليه المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات المجتمعية الشعبية.

٣٥ - وقد استضافت السنغال مؤخرا مؤتمرا وزاريا للبلدان الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل، خصص للتعليم البيئي. وقد أصدر المؤتمر إعلانا شدد فيه على أهمية وضع استراتيجية لإضفاء الصبغة المؤسسية على التعليم البيئي في نظم التعليم ببلدان السهل.

٣٦ - إن الوفد السنغالي يرحب بنفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني بشدة من الجفاف و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا. وهو مع ذلك يأسف لعدم إحراز تقدم في المناقشات ذات الصلة بالمسائل المعلقة، ولا سيما مسألة تعبئة الموارد المالية. ويرى الوفد السنغالي أن الآلية العالمية المنصوص عليها لهذا الغرض ينبغي ألا تكرس فقط لجمع المعلومات عن الموارد وإمكانيات التمويل، بل ينبغي أيضا أن تناط بها مهمة تعبئة وتوجيه الأموال وفقا للآليات المالية المنصوص عليها في الاتفاقية.

٣٧ - السيد ديسيكو (جنوب أفريقيا): قال إن وفده يؤيد كل التأييد البيان الذي أدلت به ممثلة كوستاريكا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. إن معايير إدارة البيئة والموارد البيئية قد تغيرت تغيرا أساسيا بسبب العملية التي انطلقت مع مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢. ومن ناحية أخرى توثقت الوشائج بين القضاء على الفقر والتنمية المستدامة بفضل جهود المجتمع الدولي في تنفيذ ما اتفق عليه في المؤتمر من قرارات وتوصيات. إن المبادئ المكرسة في إعلان ريو تنص بشكل محدد على ضرورة الاهتمام "بالظروف الخاصة للبلدان النامية". ومن المخيب للآمال عدم الوفاء بالالتزامات المتحملة في المؤتمر، وخصوصا في مجالي نقل التكنولوجيا والموارد المالية، مما حد من منافع التعاون الدولي بالنسبة إلى البلدان النامية.

٣٨ - إن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لغرض إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ستساعد على تحليل التقدم المتحقق في هذا المجال منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ويمكن للمجتمع الدولي أن يؤكد من جديد طابع الأولوية الذي تتسم به الإدارة المسؤولة للتراث البيئي المشترك حتى تستمتع به الأجيال المقبلة.

٣٩ - إن حكومة جنوب أفريقيا تؤيد التوصية الواردة في تقرير الأمين العام (A/51/420) بعقد الدورة الاستثنائية على مستوى سياسي رفيع وبأن يعتمد في الدورة إعلان عملي المنحى. وينبغي في استعراض جدول أعمال القرن ٢١ الإقرار بالمساهمة الكبيرة التي يقدمها هذا المشروع الأساسي للتنمية المستدامة، رغم ما قد يكون به من قصور. ولذلك يرى وفد جنوب أفريقيا وجوب الابتعاد عن المناقشات التي يمكن أن تفسر بأنها محاولة لإعادة التفاوض على جدول أعمال القرن ٢١، وضرورة تركيز الجهود على تحديد المجالات التي توجد بها مشاكل في التطبيق وعلى إيجاد حلول لهذه المشاكل.

٤٠ - السيد إسبيري (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لغرض إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ستكون مناسبة فريدة لتحديد وإزالة العقبات التي تعترض سرعة تنفيذ جدول الأعمال. وترى إيران أنه يتعين في هذه الدورة الاستثنائية بحث المسائل المؤسسية، ولا سيما دور لجنة التنمية المستدامة، مع مراعاة آراء الأجهزة المختصة في الأمم المتحدة واللجان الإقليمية ومنظمة التجارة العالمية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف. لقد سعت البلدان النامية إلى بلوغ أهداف مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ولكنها لا تستطيع ذلك بمفردها، ومن هنا

تجيء الضرورة العاجلة لوفاء البلدان المتقدمة النمو بالالتزامات المنصوص عليها في جدول أعمال القرن ٢١.

٤١ - إن القضاء على الفقر، الذي يظل الأولوية العليا للبلدان النامية، يرتبط تماما بتدهور البيئة، ولذلك يجب اعتباره حجر الزاوية في أنشطة المجتمع الدولي. كما ينبغي العمل بالشكل المناسب على معالجة مشاكل الهجرة الداخلية واللاجئين النابعة من عدة عوامل، ومنها الحروب وتدهور البيئة. إن الأشكال الجديدة للحمائية في المجالين البيئي والاجتماعي تخل بالتوازن الدقيق بين التنمية والبيئة وتتعارض مع المفهوم الأساسي لـ "التنمية المستدامة" الذي تحدد في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

٤٢ - إن استراتيجيات وسياسات جمهورية إيران الإسلامية في مجال التنمية المستدامة قد أثمرت بعض النتائج المشهودة. فقد أعيد تشكيل المجلس الأعلى للبيئة الذي يتبع رئيس جمهورية إيران الإسلامية، وإدارة البيئة، وجهاز الغابات والمراعي. كما أنشئت اللجنة الوطنية الإيرانية للتنمية المستدامة، وفقا لمبادئ وتوصيات جدول أعمال القرن ٢١. وفي الأعوام الأخيرة وُضعت في إيران استراتيجيات وسياسات وأنشطة على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي في مجالات مختلفة، منها استراتيجية الصحة والبيئة، وحماية التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والحد من تأكل طبقة الأوزون، والغلاف الجوي، والمحيطات والبحار، وتطوير واستخدام مصادر الطاقة المتجددة، وإدارة الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية، والحراجة، وكذلك مكافحة التصحر والجفاف.

٤٣ - وتشمل الأنشطة القريبة الأخرى اعتماد صكوك اقتصادية ومالية جديدة، وإنشاء مكتب لبرامج الشبكة الإقليمية لمراكز البحث والتدريب في مجال مكافحة التصحر، تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ، والتعاون مع الدول الساحلية والأجهزة ذات الصلة في الأمم المتحدة على مكافحة المشاكل البيئية الخطيرة في بحر قزوين، والتعاون على حماية البيئة البحرية، وإنشاء مراكز بحثية كاملة التجهيز في المناطق الساحلية للخليج الفارسي وبحر قزوين، وتنفيذ مشاريع يمولها صندوق بروتوكول مونتريال ومرفق البيئة العالمية.

٤٤ - السيد إبراهيم (ماليزيا): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلت به ممثلة كوستاريكا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. إن جدول أعمال القرن ٢١ هو الخطة الكبيرة التي تقود إلى تحقيق التنمية المستدامة والمستقبل العادل. وبعد انقضاء خمسة أعوام على انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ستعقد الأمم المتحدة دورة استثنائية لاستعراض جدول أعمال القرن ٢١، وهو ما يفترض تقييم التقدم، وتحديد المصاعب المواجهة، وبيان كيفية التغلب عليها. وسيجري تقييم المساهمات المالية للبلدان المتقدمة النمو فيما يتعلق بالالتزامات المتعهد بها، وسيجري النظر في مختلف الآليات المالية المبتكرة لدفع تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ قدما.

٤٥ - ويرى وفد ماليزيا وجوب تخصيص دورة للنظر في دور القطاع الخاص في التنمية. وفي الاستراتيجية الإنمائية لماليزيا، يُعتبر القطاع الخاص شريكا في التنمية ومحركا للنمو. ومن هنا يأتي الحوار المباشر الذي يجري بين القطاع الخاص والحكومة في فترة وضع السياسات ورسم الخطة الطويلة الأجل، وفي فترة التنفيذ في غضون عملية إعداد الميزانية السنوية.

٤٦ - وينبغي أيضا تخصيص دورة للمنظمات غير الحكومية على غرار المشاورات مع هذه المنظمات التي تجري في مرفق البيئة العالمية. ويرى وفد ماليزيا أن بإمكان المنظمات غير الحكومية أيضا أداء دور بارز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ويمكن لهذه المنظمات، بعد إعادة تشكيل صندوق مرفق البيئة العالمية، المساعدة في اجتماعات مجلس الصندوق وزيادة المشاركة في المشاريع الكبيرة والصغيرة. ففي ماليزيا، على سبيل المثال، تتعاون الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية الدولية في تنفيذ مشروع لتجديد موارد التنوع البيولوجي والمحافظة عليها وصونها في منطقة للأراضي الرطبة تبلغ مساحتها زهاء ١ ٠٠٠ هكتار.

٤٧ - إن الموضوع الأساسي للدورة الاستثنائية يجب أن يكون تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ بجميع جوانبه. ويرى وفد ماليزيا أن هذه الدورة الاستثنائية يجب ألا تتحول إلى محفل لإعادة التفاوض من أجل تعديل ما تم الاتفاق عليه على أعلى مستوى في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وأخيرا، لا بد من تحديد روابط واضحة بين تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والأنشطة النابعة من المؤتمرات الهامة الأخرى للأمم المتحدة التي تتميز ببرامجها الخاصة، وإن كانت ذات صلة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٤٨ - السيد لينتون (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي): قال إنه، ردا على الالتزامات التي تحملتها البلدان في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المعقود في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ١٩٩٢، خصص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي موارد كبيرة للعديد من الأنشطة ذات الصلة بالبيئة والتنمية على الصعيد الوطني والأقاليمي والعالمي. وتحولت التنمية المستدامة إلى الهدف المعلن للبرنامج الإنمائي بعد مؤتمر البيئة والتنمية، وتقرر أن تكون المجالات الأساسية التي ينبغي أن تحصل على مساعدات من البرنامج الإنمائي هي البيئة وتخفيف حدة الفقر، بالإضافة إلى سبل الرزق المستدامة، والمساواة بين الجنسين، والحكم السليم. وقد تجمعت الأنشطة المتصلة بالبيئة في الشعبة الجديدة للطاقة المستدامة والبيئة.

٤٩ - وقد قضى البرنامج الإنمائي ثلاثة أعوام ليبين، من خلال برامجه للمساعدة، إمكانية معاونة البلدان على بناء قدراتها في مجال تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وقد جرى تقديم بعض الموارد الإضافية من المعونة الإنمائية الرسمية لتنفيذ جدول الأعمال. والواقع أنه لم تتم الاستفادة إلا بأقل من ٣ في المائة من المبلغ الذي اعتُبر في ريو ضروريا في هذا الصدد.

٥٠ - ويبدو أنه قد قلت الشواغل التي قادت إلى عقد مؤتمر قمة الأرض والشعور بالحاجة الملحة إلى اعتماد تدابير وقائية وتصحيحية. ومن الضروري مضاعفة التصميم الذاتي والإرادة السياسية والالتزام المالي

ومشاركة القطاع الخاص، وتشجيع الجهود المبذولة لضمان الاستدامة. إن البرنامج الإنمائي يقوم بتنفيذ مجموعة من المشاريع الخاصة التي يمكن أن تسهم، في الدورة الاستثنائية، في توسيع وتعميق استعراض التقدم في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وتحديد أوجه قصوره واحتمالاته. ومن هذه المشاريع دراسة حالة لتقييم موارد غابة إيووكراما المطيرة في غيانا؛ ونشر دراسات الحالة المتعلقة بالمعايير والسياسات والإجراءات، مثل الحوافز الاقتصادية أو التعاون مع القطاع العام والخاص، التي تستجيب بشكل ملائم لأهداف التنمية المستدامة؛ والعمل في عام ١٩٩٧ على الاضطلاع بأنشطة مختلفة لإلقاء الضوء على خبرات البلدان في مجال تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على الصعيد الوطني.

٥١ - ويرى البرنامج الإنمائي أن المسائل المتصلة بالطاقة تعتبر أساسية بالنسبة إلى التنمية المستدامة وأن الطرق الراهنة لإنتاج الطاقة وتوزيعها واستخدامها غير سليمة من وجهة النظر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. والمطلوب العمل بانتظام على تعزيز فعالية الطاقة واستخدام مصادر الطاقة المتجددة. إن الطاقة ليست هدفا في حد ذاتها، بل وسيلة لتحقيق التنمية التي محورها الإنسان. وفي رأي البرنامج الإنمائي أن الأسواق الدولية لرأس المال والقطاع الخاص يؤديان دورا أساسيا في تعزيز مفاهيم الطاقة المستدامة، حيث إن إجمالي استثمارات القطاع الخاص تفوق بكثير كل تدفقات المعونة الإنمائية الرسمية المخصصة لهذا القطاع.

٥٢ - إن البرنامج الإنمائي يولي أيضا اهتماما كبيرا لتطبيق الاتفاقيات، ولا سيما إدراجها في البرامج الوطنية. وفيما يتصل باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، يجدر بالذكر أن أكثر البلدان تأثرا بالتصحر هي أفقر بلدان العالم، ومنها أقل البلدان نموا وتلك التي لديها أدنى مؤشرات التنمية البشرية. إن هذه الاتفاقية من أهم الصكوك اللازمة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة في المناطق والبلدان المتأثرة، ويجدد البرنامج الإنمائي التزامه بالإسهام في تطبيقها.

٥٣ - السيد بسماييف (بلغاريا): أيد البيان الذي أدلى به ممثل أيرلندا في جلسة سابقة نيابة عن البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه، فيما يتصل بالبنود الفرعية المبحوثة. كما أشاد بتقرير الأمين العام عن عقد دورة استثنائية لاستعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ (A/51/420) ورحب بنشره في الوقت الملائم.

٥٤ - إن جمهورية بلغاريا تولي أولوية كبيرة لهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد في حزيران/يونيه ١٩٩٧، وترى أنها ستكون أهم حدث في مجال التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. ولا ينبغي أن يكون الهدف من الدورة الاستثنائية إعادة التفاوض حول جدول أعمال القرن ٢١ أو إعادة تحديد مبادئ وأهداف التنمية المستدامة، بل تحديد المسائل القطاعية ذات الأولوية التي تتطلب الاهتمام على الصعيد الدولي، دون إغفال نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الأخرى التي عقدت منذ مؤتمر ريو، تحاشيا لازدواج العمل الذي يجري أو جرى في محافل دولية أخرى. وتأمل بلغاريا أن تحقق الدورة الاستثنائية هدفها في الحفاظ على الزخم السياسي وإعطاء توجيهات

واضحة بشأن التدابير التي يتعين أن تتخذها في المستقبل الحكومات والأجهزة الحكومية الدولية وغير ذلك من المجموعات ذات الصلة بهدف تحقيق التنمية المستدامة، وترى وجوب كفالة أعلى مستوى ممكن من المشاركة في الدورة الاستثنائية التي ينبغي أن تعتمد إعلانا يتضمن التدابير والأولويات المستقبلية بهدف تعزيز التنمية المستدامة.

٥٥ - إن وفد بلغاريا يجدد دعمه للجنة التنمية المستدامة التي تعد أهم أداة في عملية متابعة مؤتمر ريو. لقد نجحت لجنة التنمية المستدامة في الاحتفاظ بمصداقيتها وبحضور سياسي قوي. وينبغي العمل على ألا يقتصر حضور الدورة الرفيعة المستوى للجنة على وزراء البيئة وحدهم، بل يحضرها أيضا الوزراء المسؤولون عن القطاعات الأخرى ذات الصلة، كوسيلة للاستيعاب التام لكل الجوانب المختلفة للتنمية المستدامة. وتؤيد بلغاريا أيضا ما تتبعه اللجنة حاليا من عدم قصر أنشطتها على الدورات السنوية وتوفير إطار لعملية أوسع نطاقا للاجتماعات فيما بين الدورات. وقد حققت اللجنة اشتراك جميع المهتمين في عملية وضع البرنامج المقبل في مجال التنمية المستدامة. إن سبلها المبتكرة في العمل وفعالية أمانتها قد أسهمت بقدر كبير في زيادة توعية المجتمع الدولي بأهمية التنمية المستدامة. إن بلغاريا تتعهد بمساعدة لجنة التنمية المستدامة في عملية الإعداد للدورة الاستثنائية لعام ١٩٩٧.

٥٦ - السيد علاء (الجمهورية العربية السورية): أيد البيان الذي أدلت به في جلسة سابقة ممثلة كوستاريكا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال إن مؤتمر ريو أرسى أسس التعاون على المستوى العالمي لحماية البيئة وإدراج الجوانب الاقتصادية في مفهوم التنمية المستدامة. إن التوصيات الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ والتعهدات الملتزم بها على أعلى مستوى في هذا الإطار تمثل إنجازا أساسيا في مجال التعاون الدولي من أجل التنمية وحماية الأرض وبيئتها من أجل الأجيال الحاضرة والقادمة. ومع ذلك فإن التقدم في هذا المضمار لم يحقق الآمال التي أثارها مؤتمر ريو، لأن كثيرا من الدول لم تطبق التدابير الهادفة إلى إنشاء نظم مستدامة للاستهلاك والإنتاج.

٥٧ - إن سوريا، إذ تدرك مسؤولية الحكومات الوطنية فيما يتصل بتعزيز مفهوم التنمية المستدامة، قد اتخذت عددا من التدابير التي تستهدف تطبيق قرارات وتوصيات مؤتمر ريو. فقد أنشئت وزارة للبيئة، مما يؤكد الأولوية العليا التي توليها سوريا لحماية البيئة. وتجري هذه الوزارة دراسات وتحليلات ترمي إلى تضمين الاستراتيجيات الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المسائل المتصلة بالبيئة. واتخذت علاوة على ذلك عدة تدابير لخفض تلوث الهواء والأرض والماء.

٥٨ - وعلى الصعيد الإقليمي والدولي، اشتركت سوريا بنشاط في اجتماع مجلس وزراء البيئة العرب الذي انعقد في أيار/مايو ١٩٩٦. وبناء على اقتراح اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، حث هذا الاجتماع الدول العربية على الاشتراك في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد في عام ١٩٩٧، وطلب إلى البلدان المختلفة إنشاء لجان وطنية تتولى إعداد تقارير وطنية عن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، كخطوة

أولية لوضع دراسة عامة خلال اجتماع المجلس الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، تقدم في الدورة الاستثنائية.

٥٩ - ويرى وفد سوريا أن جدول أعمال الدورة الاستثنائية التي ستعقد في عام ١٩٩٧ يتسم بأهمية كبيرة، ويأمل ألا تعيد المفاوضات فتح باب المناقشة بشأن التعهدات المتفق عليها في مؤتمر ريو. إن الدورة الاستثنائية يجب أن تستغل لتقييم التقدم المحرز والصعاب القائمة حتى الآن ووضع مبادئ توجيهية للأنشطة المطلوب القيام بها في الأعوام القادمة. وعلى المجتمع الدولي أن يتعهد بإيجاد بيئة دولية مواتية لوفاء البلدان النامية بتعهداتها في مجال البيئة. ومن الضروري، تحقيقا لذلك، العمل بشروط مواتية على تعزيز نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا إلى البلدان النامية. وينبغي أن تشدد الدورة الاستثنائية على المسؤولية المشتركة لجميع البلدان، نظرا إلى أن المشاكل البيئية لا تؤثر في دولة واحدة فقط، بل في العالم أجمع.

٦٠ - وأخيرا أشار المتكلم إلى أن سوريا انضمت إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني بشدة من الجفاف و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا، وهي بسبيلها إلى اتخاذ تدابير قانونية للتصديق على هذه الاتفاقية.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠.